النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

مواجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة تستلزم تغييرًا جَوْهَرِيًّا في الاستراتيجية

عمّان، 24 كانون الثاني/يناير 2023

إلى حضرة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،
في 12 كانون الثاني/يناير 2023، أبلغتم مجلس الأمن بـ "قلقكم البالغ" إزاء "المبادرات الأحادية الجانب" للحكومة الإسرائيلية الجديدة. كما أضفتم بأن "سيادة القانون هي جوهر تحقيق السلام الشامل (...) بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي والاتفاقيات السابقة". بصفتنا أعضاء في الشبكة الدولية للقضية الفلسطينية، نشارككم مخاوفكم إلى جانب إيماننا بأن الوضع المتدهور في فلسطين يستدعي تغييرًا جَوْهَرِيًّا في الرؤية والنهج إلى جانب القيادة الجريئة والشجاعة من جهتكم، وذلك بصفتكم الأمين العام للأمم المتحدة. من منطلق ملاحظاتكم، ينبغي أن تعالج الاستراتيجية الجديدة الأسباب الجذرية والجوهرية للقضية الفلسطينية التي ما تزال دون حل، وأن تعيد ترسيخ أولوية القانون الدولي.

تهديد متزايد للفلسطينيين والسلام
وصفت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة، التي أدت اليمين في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، على نطاق واسع بأنها الأكثر "يمينية وتطرفًا وتدينًا" منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، سواء من حيث تشكيلتها أو نواياها المعلنة. وبعودة بنيامين نتنياهو لشغل منصب رئيس الوزراء للمرة السادسة، تضم هذه الحكومة بين أعضائها المتشدد الكاهاني إيتمار بن غفير، زعيم حزب القوة اليهودية القومي المتطرف، وبتسلئيل سموتريتش، زعيم حزب الصهيونية الدينية المتشدد، وللاثنين آراءهما العنصرية والمتعصبة.
وقد كان الائتلاف الحكومي واضحًا في بيانه، فإلى جانب الإجراءات التي تهدف إلى الحد من استقلال القضاء والتغييرات السياسية التي تعود بالنفع الحصري على شرائح معينة من المواطنين اليهود في دولة الاحتلال الإسرائيلي، فقد أعلنت الحكومة الجديدة بأن "للشعب اليهودي حَقًّا حَصْرِيًّا وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأن الحكومة ستعمل على تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أجزاء أرض دولة الاحتلال الإسرائيلي- في الجليل، والنقب، والجولان، ويهودا والسامرة". وهنا، يعد هذا البيان سابقة ليس لها مثيل - إذ يتجاوز قانون الدولة القومية اليهودية لعام 2018 حتى- لا سيما مع الإشارة إلى حصرية الحقوق اليهودية "في جميع أنحاء أرض دولة الاحتلال الإسرائيلي" وجعل الأرض الفلسطينية المحتلة غير قابلة لتمييزها عن دولة الاحتلال الإسرائيلي ضمن خطوط 1967. وبالتالي ينكر ما سبق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المعترف به كقاعدة قاطعة من قواعد القانون الدولي، كما يعلن بشكل فعال عن نية حكومة الاحتلال مواصلة سياساتها تجاه ضم الأراضي والذي هو انتهاك خطير لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب، مع التخلي عن الصيغة المعترف بها دَوْلِيًّا لحل القضية الفلسطينية على أساس من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
هذا الواقع السياسي الجديد يشكل تهديدًا غير مسبوق للشعب الفلسطيني، الذي يجد نفسه الآن في وضع محفوف بالمخاطر منذ بداية النكبة، وهي "الكارثة" التي شهدت تهجيرًا ونفيًا قَسْرِيًّا لثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني جراء أفعال دولة الاحتلال الإسرائيلي. وتمثل الحكومة الجديدة أيضًا تهديدًا خطيرًا على الأردن، الذي يعتبره وزراء بارزون في الحكومة الإسرائيلية الجديدة وطنًا فِلَسْطِينِيًّا بديلًا- وهو موقف راسخ من مواقف اليمين الإسرائيلي. ومع تصاعد وتيرة العنف بشكل كبير قبل وصول الحكومة الجديدة، فإن ثمة خطرًا حَقِيقِيًّا تمثله حقبة من التصعيد غير المسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وخارجهما.

واقع الشعب الفلسطيني المعيش

قبل خمسة وسبعين عامًا، أوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين كحل سياسي للنزاع على الأرض الفلسطينية، وذلك خلافًا لرغبة الشعب الفلسطيني الصريحة وانتهاك لحقه في تقرير المصير، المعترف به في ذلك الوقت. واليوم يتعرض الشعب الفلسطيني لانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان من قبل النظام الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري، والاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، ما يعد انتهاكًا لأبسط معايير القانون الدولي- مع كون خيار الدولتين بعيد المنال إلى حد كبير، الأمر الذي تؤكده تصريحات الحكومة الإسرائيلية الجديدة السياسية أكثر. وقد لفت دانيال ليفي بصفته مفاوضًا إِسْرَائِيلِيًّا سابقًا، مؤخرًا في بيان إلى مجلس الأمن إلى "أن الحديث عن [هذا] الموضوع ليس مثيرًا للقلق ولا بعيد الاحتمال، وإنما هو أداء باهت أو متأخر عن الركب فيما يتعلق بالواقع المعيش".

وبهذا يضفي بيان الحكومة الإسرائيلية الجديدة وسياساتها وأفعالها مزيدًا من المصداقية على تقييم الفلسطينيين المقبول والمتزايد لدولة الاحتلال الإسرائيلي بوصفها دولة استعمارية استيطانية منذ انتدابها. ومن الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، قد أصبح دائمًا، كما أنه يرقى أيضًا إلى مستوى الضم غير القانوني سواء أكان ذلك بحكم القانون أو الواقع. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يجعل هذا من دولة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولة عن أي عمل عدواني. وقد طُلب إلى محكمة العدل الدولية مؤخرًا إصدار رأي استشاري حول هذا الموضوع.

كذلك، فقد خلصت تقارير خبراء الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان والباحثين القانونيين الموثوقة والمستقبلية، إلى جانب عقود من نشاط الفلسطينيين على المستوى الشعبي، إلى أن إسرائيل ترتكب جريمة الفصل العنصري الدولية ضد الشعب الفلسطيني- بما في ذلك حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة. ولهذا آثار بعيدة المدى، سواء من حيث احتمال محاسبة السلطات والمسؤولين الإسرائيليين، أو من حيث نهج حل الأسباب الجذرية للتمييز المنهجي في هذا السياق.

نهج فاشل

قبل حدوث هذه التطورات بزمن طويل، كان من الجلي أن نهج المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية قد فشل، فبما أن جهود السلام السابقة كانت قد انطلقت من فرضية التكافؤ الخاطئ بين حزبين غير متكافئين إلى حد كبير، كان التوقع حينها بأنه إذا ما تم منح الوقت والجهد الكافيين، فإن هذه الأطراف ستكون قادرة على التفاوض سعيًا إلى إنهاء الصراع بحسن نية. ومع ذلك، فإن السجل التاريخي واضح في هذا الشأن، إذ لم يؤد هذا التفاوت الهائل في القوة إلا إلى توطيد موقف المحتل، في انتهاك لأبسط قواعد القانون الدولي. ووفقًا للإطار المعياري الدولي الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية، فإن إنهاء الانتهاك المنهجي لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال العسكري الأجنبي، والاستعمار، والفصل العنصري يجب أن يكون متأصلاً في أي حل ولا يمكن أن يكون أمرًا محل تفاوض.

لقد تجاهل التركيز الغربي على تطوير مؤسسات شبيهة بالدولة الفلسطينية حقيقة استحالة وجود سيادة فعلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي المستمر ونظام الفصل العنصري، كما وتجاهل التركيز المماثل على تنمية الاقتصاد الفلسطيني حقيقة أن إسرائيل تحكم قبضتها الخانقة على هذا الاقتصاد في غياب حل سياسي قائم على إعمال حقوق الإنسان الفردية والجماعية. أيضًا، فقد عانى اتباع نهج إنساني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، والحاجة إلى حلول دائمة- والتي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية خاصة حيالها منذ عام 1948- من التجاهل بدورها.

الحاجة إلى استراتيجية جديدة

لذا، يغدو من الضروري إجراء تحول جوهري في الاستراتيجية من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لضمان الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، إذ ليس الحل العادل لمحنة الشعب الفلسطيني بالأكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ودون ذلك، في رأينا، فلا يوجد أي أمل في تحقيق التعايش السلمي بين الشعبين.
وبما أكدته تصريحات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ففي ظل الواقع الحالي، يصعب تصور أي تقدم نحو حل الدولتين المتفاوض عليه. وفيما ما يزال هناك إجماع دولي لصالح هذا الحل، فإن من الواجب على الاستراتيجية الجديدة تصحيح عيوب النُهج السابقة وإخفاقاتها. لا يعني هذا بالضرورة الابتعاد عن نهج الدولتين، غير أن التأكيد على تسوية تفاوضية لم يتعارض فقط مع القانون الدولي، كما نوقش سابقًا، بل مكّن إسرائيل من ترسيخ سيطرتها على الشعب الفلسطيني وأرضه وموارده الأخرى أيضًا. والآن تحجم الحكومات الغربية وغيرها عن الاعتراف علنًا بهذه الحقيقة، بل تواصل أملها في أن حل الدولتين ما يزال ممكنًا على الرغم من الأدلة القائلة بعكس ذلك. من جانبها، ستستمر دولة الاحتلال الإسرائيلي في الخلط بين انتقاد أفعالها غير القانونية ومعاداة السامية بصورة زائفة لا تخلو من العدوانية، ما يؤدي أيضًا إلى تقويض النضال ضد تصاعد تيار معاداة السامية الحقيقية وأشكال أخرى من العنصرية.
في ظل هذه الخلفية، ومع مجلس الأمن والجمعية العامة المصابين بالشلل مع تمتعهما بسلطة محدودة لتغيير الوضع الراهن، يتعزز دور قيادتكم الجريئة والشجاعة، سيدي الأمين العام، المطلوبة لمنع إراقة الدماء التي لم يسبق لها مثيل، ورسم مسار مختلف وأكثر جدوى نحو حل سلمي وعادل بدلًا من ذلك.

على الأمم المتحدة تولي زمام القيادة

من جانبنا، فإننا نوصي بإعادة التأكيد على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ضوء المسؤولية الدائمة لها عن القضية الفلسطينية. إذ جعلت جهود السلام السابقة من تحديد مستقبل فلسطين عملية ثنائية بين طرفين غير متكافئين أساسًا، وأصبحت دولة الاحتلال الإسرائيلي في وضع يعيق التقدم مع الاستمرار في توطيد احتلالها للأراضي الفلسطينية وضمها في انتهاك منها للقانون الدولي، كما هو موثق بإسهاب من قبل الأمم المتحدة، والتي هي وحدها صاحبة السلطة والمسؤولية لتغيير هذا الوضع، مع استرشادها بالقانون الدولي ومجموعة واسعة من قرارات الأمم المتحدة، والتوجيهات الأخرى التي تعالج جوانب قضية دولة الاحتلال الإسرائيلي/ فلسطين المختلفة التي لم تحل بعد. لذا، نقترح بكل احترام أن توجه الأجزاء ذات الصلة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع إلى تطوير استجابات تشغيلية وسياسية للوضع المتصاعد في دولة الاحتلال الإسرائيلي/ فلسطين على الفور.

من الناحية العملية، ومع زيادة القمع العسكري منذ بداية عام 2022 واحتمالية حدوث المزيد من التصعيد، يبدو أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير مماثلة لتلك التي اتخذت بعد اندلاع *الانتفاضة* الفلسطينية الأولى، عندما دعا مجلس الأمن في عام 1987 الأمين العام إلى "طرح توصياته بشأن سبل ووسائل ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي" (قرار مجلس الأمن 605 (1987). وبتشجيع متكرر من المجلس، قاد الأمين العام آنذاك تقديم خطة حماية مبتكرة تحايلت على معارضة دولة الاحتلال الإسرائيلي لمراقبي الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي عملت بنجاح حتى إدخال الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بعد اتفاقيات أوسلو. إن نشر الوجود الوقائي على نفس المنوال، والذي تم اقتراحه أيضًا استجابة لطلب من الجمعية العامة في عام 2018 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم د إ 20/10)، أمر يستحق النظر فيه. ويجب أن يشمل تدابير حماية خاصة للأطفال الفلسطينيين، إذ كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق الإصابات في عام 2005.
من حيث الاستجابات السياسية، يوضح بيان الحكومة الإسرائيلية الجديدة والسياسات الأخرى لها أنها تعتبر سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة أمرًا *حَصْرِيًّا* - أي أنها تخضع لنظام من التمييز العنصري والفصل العنصري على سبيل المثال- إلى جانب كونها أمرًا *غير قابل للتصرف* - أي ذات سيطرة دائمة، الأمر الذي ينتهك التزاماتها كقوة احتلال- مع وجود تهديد ضمني بمزيد من الترحيل القسري للشعب الفلسطيني. ومع أن كلا الجمعية العامة ومجلس الأمن شجبوا الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، إذ أعلنت الجمعية العامة عدم شرعية هذا الاحتلال منذ عام 1977. تحسبًا للرأي

الاستشاري المقبل لمحكمة العدل الدولية، إلا أنه من الواجب إعادة تنظيم سياسة الأمم المتحدة بما يعني إعطاء الأولوية من الآن فصاعدًا لاحترام القانون الدولي لا للمفاوضات.
إن الأمر نفسه ينطبق على إنهاء نظام الفصل العنصري. على الرغم من أن الوضع في جنوب إفريقيا كان مختلفًا عن الوضع في فلسطين، إلا أنه قد علّمنا بأن الفصل العنصري ليس شيئًا يمكن إصلاحه من خلال المفاوضات فقط، بل إن من الواجب تفكيكه بالكامل. وقد استلزم ذلك في جنوب إفريقيا التخلص من جميع مظاهر الاضطهاد والهيمنة العنصريين، بما في ذلك تفوق البيض، والامتيازات الاستعمارية والحصرية، سواء أكان ذلك في القوانين، والسياسات والممارسات. فقط وبعد أن قبلت آخر حكومة جنوب أفريقية متعصبة بالأمر المحتوم، فقد بدأت حينها المفاوضات حول وضع دستور جديد بصورة جدية.

نهج جديد للاجئين الفلسطينيين

كعنصر مهم في هذا الإجراء العاجل، فإننا نوصي بأن تقدموا التشجيع لنهج جديد لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة تقديم السعي وراء الحلول الدائمة- أولاً وقبل كل شيء وذلك من خلال إعادة التأكيد على حق اللاجئين في العودة، واستحقاق الحقوق والتعويض- من خلال توسيع نطاق التركيز على الحماية. إضافة إلى ما سبق، يجب أن يستفيد هذا النهج من الفرص التي يوفرها إعلان نيويورك لعام 2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين، بالاعتماد على خبرة وتجربة كل من الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما اقترح العديد منا مؤخرًا (انظر هنا وهنا). وإن من شأن هذا الأمر أن يعطي دفعة جديدة للعمل الدولي لصالح اللاجئين الفلسطينيين، إذ لا تحتاج مثل هذه الأمور إلى الانتظار- ويمكن أن تساعد في تطوير- نظرة أكثر إيجابية إلى العملية السياسية الأوسع، كما ستساعد في نقل الأونروا إلى أساس مالي أكثر سلامة
.

الخلاصة

على هذا المفترق الحرج لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وفلسطين والمنطقة الأوسع منهما، فإن ثمة حاجة إلى قيادة جريئة واستباقية للأمم المتحدة، إذ يُلزم القانون الدولي والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين المجتمع الدولي بدعم الأمم المتحدة قَانُونِيًّا وَسِيَاسِيًّا وَأَخْلَاقِيًّا من حيث الاستجابة بشكل فعال وشامل لتهديدات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأفعالها، وما يترتب على ذلك من تدهور إضافي محتمل في الوضع في فلسطين.

إننا ندرك أن هذه المبادرة ستواجه بلا شك معارضة كبيرة من دولة الاحتلال الإسرائيلي والدول الأعضاء الأخرى التي تفضل الوضع الظالم الراهن، ولذا نحثكم على مقاومة هذه الضغوط وإعادة ترسيخ استقلالية عمل الأمم المتحدة في السعي للتوصل إلى حل عادل لهذه المسالة، إذ ولأكثر من سبعة عقود، كانت القضية الفلسطينية هي الأكثر ديمومة على جدول أعمال المنظمة، كما وسيعود هذا الأمر بملحوظية كبيرة على مصداقية الأمم المتحدة جراء الفوائد طويلة المدى في جميع أنحاء العالم.

د. ليكس تاكنبرج
مستشار سياسات أول حول القضية الفلسطينية
ومنسق الشبكة الدولية للقضية الفلسطينية
(والتي استشير أعضاؤها خلال إعداد هذه الرسالة)
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

عمّان، الأردن